

" التقاضي الإلكتروني في الجزائر "

Electronic litigation in Algeria

الدكتورة لوني نصيرة(*)

أستاذة محاضرة " أ "

بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة البويرة، الجزائر

البريد الإلكتروني: n.louni@Univ-bouira.dz

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة نظام التقاضي الإلكتروني كآلية فعالة في التغيير والرفع من مستوى المنظومة القضائية، باعتباره تنمية معلوماتية شاملة للمرفق القضائي بما تحتويه من بيئة عمل واسعة متنوعة الأطراف، المحامين، القضاة... إلخ وتكمن أهمية التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية في توفير الوقت والجهد على القضاة والمحامين والمتقاضين، وتمكنهم من التعرف على القرارات الصادرة، والاطلاع على ملفات القضايا ومحتوياتها واختصار الآجال التي تطالب للاطلاع، حيث يمكن لهم الدخول إلى الموقع الإلكتروني للمحكمة والتعرف على الأحكام والقرارات وسير الجلسات.

الكلمات المفتاحية:

تقاضي إلكتروني، الأحكام، القرارات، المحكمة الإلكترونية، الأنترنت.

Abstract:

This research aims to study the electronic litigation system as an effective mechanism to change and raise the level of the judicial system, as it is a comprehensive informational development for the judicial facility with its wide working environment of various parties, lawyers, judges...etc.

The importance of litigation through electronic media lies in saving time and effort for judges, lawyers and litigants, enabling them to get acquainted with the decisions issued, view the case files and their contents, and shortening the deadlines required for viewing, as they can access the court's website and learn about judgments, decisions and the course of sessions.

key words :Electronic litigation, judgments, decisions, electronic court, the Internet.

*الدكتورة لوني نصيرة.

مقدمة:

إن من أبرز ما استجد في هذا العصر التطور المتسارع الذي يشهده العالم في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اللذين أدى التفاعل بينهما إلى ظهور شبكة المعلومات الدولية التي تعرف بالإنترنت هذه الأخيرة أتاحت الإتصال على شكل تبادل المعلومات الرقمية في إطار بروتوكول موحد بين الأجهزة الإلكترونية والشبكات الموجودة في جميع أنحاء العالم والتي ألقت بظلالها على معظم ميادين الحياة حتى أتاحت للمتعاملين بها إمكانات كثيرة ومتعددة عبر تطبيقات أثرت تأثيراً بالغاً في معظم أوجه النشاط الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والعلمي وذلك دون حاجة للتنقل والحضور المادي، ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة لحل مشاكل الفصل في القضايا وتسهيل إجراءات التقاضي ومواكبة التطورات والمستجدات التي يشهدها العالم من خلال إدخال التقنية الإلكترونية في إجراءات التقاضي على مستوى الهيئات القضائية في الجزائر⁽¹⁾.

تلك الآلية تهدف إلى تطوير الخدمات عن بعد وتحسين الإجراءات القضائية لفائدة المحامين وبالتبعية المتقاضين، من خلال إتاحة إمكانية تبادل العرائض والمذكرات بين المحامين في القضايا المدنية خارج الجلسات عبر أرضية رقمية معدة لذلك.

وعليه يمكن تعريف التقاضي عن بعد تعريفاً مختصراً وواضحاً وشاملاً بأنه: " نظام قضائي معلوماتي جديد، يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الأنترنت وعبر البريد الإلكتروني، لغرض سرعة الفصل في الدعاوي وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الأحكام إلكترونياً".

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتم رفع الدعوى إلكترونياً عبر موقع إلكتروني خاص تملكه شركة خاصة يقع مركزها الرئيسي في مدينة سانتا بربرا بولاية كاليفورنيا، وقد بدأت في تشغيل هذا الموقع في غضون شهر أيلول عام 1999⁽²⁾.

مما لا شك فيه أن الجزائر في السنوات الأخيرة في إطار تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الكبرى لميثاق إصلاح منظومة العدالة في شقها المتعلق بتحديث الإدارة القضائية، وانسجاماً مع الأهداف الاستراتيجية للإدارة الإلكترونية، واعتباراً لما يقدمه استعمال التكنولوجيا الحديثة من قيمة مضافة لأداء المرفق القضائي سواء على مستوى الفعالية، أو النجاعة، أو الشفافية، أو تحسين جودة الخدمات القضائية، باعتبار أن المحكمة الرقمية تعد أحد الأعمدة الكبرى في إصلاح النظام القضائي⁽³⁾.

مما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما هو مفهوم التقاضي الإلكتروني ووسائله وما هو واقع آلية التقاضي الإلكتروني في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم المبحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني ووسائله.

المبحث الثاني: تطبيق آلية التقاضي في الجزائر.

(1) - حسينة شرون، عتيقة معاوي، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مداخلة متوفرة على الموقع الإلكتروني لجامعة المسيلة، -dspas.Univ-msila.dz

(2) - د. هادي عبد اللي الكعبي، محمد القراوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومتطلباته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة الثامنة 2016، على الموقع الإلكتروني:

iasj.net/iasj/down/oad/c2dd19287Fd7F841، ص ص 283، 284.

(3) - د.ر عبد الهادي، لوزاني ليندة، التقاضي عبر الوسيط الإلكتروني من زاوية القانون رقم 03-15، مداخلة متوفرة على الموقع الإلكتروني: researchgate.net، ص 05.

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني ووسائله

يعد مفهوم التقاضي الإلكتروني مفهوما حديثا، ظهر نتيجة ظهور التكنولوجيا المعلومات الحديثة التي دخلت كل مجالات الحياة وأصبح انتشارها عالميا وخدماتها متنوعة واستخداماتها كثيرة شملت أيضا مجال القضاء الذي لم يحقق تقدما ملحوظا بالمقارنة بما حققته المجالات الأخرى⁽¹⁾. ولتسليط الضوء على مفهوم التقاضي الإلكتروني يجب التطرق إلى تعريفه، خصائصه، وأنواعه، ثم شروط العمل بتقنية التقاضي الإلكتروني.

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني

التقاضي الإلكتروني هو مصطلح « e-filing » و الذي يشيد الانتباه اول ما يصل الى السمع باعتباره الوثيقة المتطورة و النقلة السريعة و الثورة الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، فهي عبارة عن تطوير لأداء أجهزة القضاء سواء من حيث الخدمات الادارية او القضائية⁽²⁾.

(1)- رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للنبات للعلوم الإنسانية، عدد 25، سنة 13، 2019، ص 393.

(2)- ترجمان نسيم، تحت اشراف الدكتور مداح حاج علي، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية الصادرة عن مخبر السيادة و العولمة، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر، المجلد 5 ، العدد 2، جوان 2019، ص 122.

التقاضي الإلكتروني في الجزائر

الفرع الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني

مصطلح قديم ظهر في منتصف السبعينات من القرن الماضي يقابله مصطلح التقاضي التقليدي، يتفق المصطلحان في الموضوع وكذا أطراف الدعوى فكلاهما يهدف إلى تمكين الشخص من رفع دعواه أمام المحكمة المختصة قضائياً التي تنظر في النزاع وتصدر حكماً بشأنه، لكنهما يختلفان في طريقة التنفيذ ففي إطار التقاضي عن بعد يتم التنفيذ عن طريق الوسيط الإلكتروني أمر الذي يجعله يتميز بعدد من الخصائص⁽¹⁾.

ولقد تطرق الفقه في العديد من المحاولات إلى إعطاء تعريف لتقنية التقاضي الإلكتروني⁽²⁾، ولعل أهم هذه التعاريف كونه سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الأنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعوى والتسهيل على المتقاضين⁽³⁾.

الفرع الثاني: خصائص التقاضي الإلكتروني

- الانتقال من نظام الورقي إلى النظام الإلكتروني.
- السرعة في تلقي وإرسال المستندات والوثائق.
- استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي.
- سرعة البث في القضايا وإنجاز إجراءات التقاضي.
- إثبات إجراءات التقاضي إلكترونياً.
- جودة الخدمات المقدمة للمتقاضين وخلق محاكم إلكترونية⁽⁴⁾.

الفرع الثالث: أنواع التقاضي الإلكتروني

أولاً: التقاضي الإلكتروني عن طريق نظام الإتصال من نقطة لأخرى

يتم بمقتضى هذا النظام الاتصال المباشر عبر المحادثة المرئية عن بعد بين قاعة المحكمة ومكان آخر يوجد فيه المتهم أو أحد الشهود، ويعد النظام أبسط أنظمة الاتصال المرئي المسموع وأقلها إثارة للمشكلات التقنية والفنية.

ثانياً: التقاضي الإلكتروني عن طريق نظام السويتش أو المتحدث النشط

حيث تتعدد الأماكن التي يتم بينها الاتصال للمحادثة المرئية، كأن تكون المحكمة في دولة والشهود في دولة ثانية، والمتهم في دولة ثالثة، ويتطلب هذا النظام أن يتم إعداد هذه الأماكن تقنياً جيداً.

(1)- بلال الزين، التقاضي عن بعد، أي ضمانات من المحاكمة العادلة، مقال بمجلة القانون والأعمال، الصادرة عن مختبر البحث قانون الأعمال بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات، المغرب، 2019-2020.

(2)- لغة: التقاضي من قضبي والقضاء واصله قضائي لأنه من قضيت...، والقاضي معناه في اللغة القاطع للأمور المحكم، واستقضي فلان أي جعل قاضياً يحكم بين الناس، وأما التقاضي فمعناه في اللغة القبض، لأنه تفاعل من قضى يقال: تقاضيت ديني واقتضيت به معنى أخذته، ويقال: تقاضيت حقى فقاضيت أي جازيت.

إصطلاحاً: التقاضي الإلكتروني ويعرف بأنه سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الأنترنت).
أنظر: سنان سليمان الطياري الطهوري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، كلية القانون، جامعة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019/2020، ص 20.

(3)- حسينة شرون، عتيقة معاوي، المرجع السابق، ص 05.

(4)- خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 36-41.

التقاضي الإلكتروني في الجزائر

بحيث يبدو لهذه الأطراف وكأنهم في مكان واحد، ولا تظهر شاشة العرض الموجودة في جميع الأماكن، إلا صورة واحدة تتمثل في صورة الشخص الذي يتكلم، سواء القاضي أو المتهم أو الشاهد⁽¹⁾.
ثالثاً: نظام الحضور المستمر الثابت أو الموحد

بموجب هذا النوع فإن الاتصال يتم بين خمسة أماكن مختلفة وبعيدة عن بعضها البعض جغرافياً بمعنى قاعة المحاكمة وأربعة أماكن أخرى متواجدة فيها باقي أطراف الدعوى "الضحية والمتهم" الشهود وغيرهم.

ويوجد في مكان شاشة عرض لبث الصورة إلى هؤلاء الأشخاص بالإضافة إلى أجهزة دقيقة يتم بواسطتها سماع صوت من يتكلم من المشاركين بهذه الجلسة.

رابعاً: نظام الحضور المستمر المتقدم

بناءً على هذا النوع الأخير فإن الإتصال المرئي المسموع عن بعد، بين القاعة الرئيسية التي تجري فيها إجراءات التحقيق. وبين عدد كبير من الأماكن الأخرى البعيدة عنها، ويعد النظام من أحدث النظم التطبيقية لتقنية المحادثة المرئية عن بعد، حيث يتم تزويد الأماكن التي تتطلب وجود هذه التقنية بشاشات عرض لصورة وأجهزة الصوت التي يتكلم من خلالها المشاركين ويتم تقسيم شاشة عرض الصورة الموجودة في كل مكان من هذه الأماكن إلى أربعة أقسام⁽²⁾.

الفرع الرابع: شروط العمل بتقنية التقاضي الإلكتروني

أولاً: عدم تعارض استخدام تقنية التقاضي الإلكتروني مع قانون الدولة المطلوب منها التنفيذ

اشتترطت الفقرة الثانية من أحكام المادة 09 من البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية. ألا ينطوي استخدام هذه التقنية تعارضاً مع المبادئ الأساسية لقانون الدولة المنفذة.

ثانياً: توافر الوسائل والإمكانات التي تساعد الدولة المعنية بالتنفيذ من استخدام آلية التقاضي الإلكتروني: حيث تطرقت لهذا الشرط الفقرة الثانية من أحكام المادة 09 من البروتوكول الإضافي الثاني للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية السالفة الذكر وأقرت صراحة ضرورة توافر الإمكانيات والوسائل الفنية التي تمكن الدولة المنفذة من إجراء ذلك. كما أجازت لها إمكانية الرفض لاستخدام هذه التقنية، في حال عدم حيازتها لهذه التجهيزات.

ثالثاً: حصر استخدام آلية التقاضي الإلكترونية في سماع الشهود والخبراء من أقاليم مختلفة

إن المفهوم الشائع لتقنية التقاضي عن بعد هو أن عملية التقاضي برمتها تستند على التقنية الحديثة باستعمال الأنترنت. لكن في الواقع غير ذلك، إذ تقتصر فقط على سماع الشهود وإفادات الخبراء، حيث يمكن للسلطات القضائية لإحدى الدول المتعاقدة طلب سماع شخص يتواجد على إقليم دولة متعاقدة أخرى بصفته شاهد أو خبير عبر هذه التقنية متى ثبت استحالة أو عدم ملائمة المثلث الفعلي لهذا الشخص أمامها⁽³⁾.

المطلب الثاني: وسائل التقاضي الإلكتروني

يقوم التقاضي الإلكتروني على مجموعة من الركائز التي لا يمكن الوصول إلى تطبيق التقاضي الإلكتروني بدونها وهذه المقومات قانونية و أخرى تقنية و أخرى بشرية.

الفرع الأول: الوسائل القانونية في التقاضي الإلكتروني

(1) - حسينة شرون، عتيقة معاوي، المرجع السابق، ص 07.

(2) - ليلي عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 13، المجلد 11، فيفري 2016، ص 218.

(3) - سالم عمر، الإنابة القضائية الدولية في المسائل الجنائية- دراسة مقارنة-، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 193، ص 197.

التقاضي الإلكتروني في الجزائر

يقصد بها الاطار التشريعي و التنظيمي الذي يمكن على اساسه تطبيق التقاضي الالكتروني، سواء ما تعلق باجراءاته، ضبط المفاهيم القانونية و التقنية الخاصة به، وكذا النصوص الجزائية الردعية المتعلقة بمواجهة الجرائم المترتبة عن استخدامه⁽¹⁾.

أولاً: القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم (162-151) في جلستها العامة (85) في 16-12-1996 القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وورد في ديباجة القانون النموذجي: "أن اعتماد اللجنة للقانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية سيساعد على نحو هام جميع الدول في تعزيز تشريعاتها التي تنظم استخدام بدائل للأشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات وعلى صياغة هذه التشريعات في حال عدم وجودها⁽²⁾."

ثانياً: القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم 80-56 في 12-12-2001 القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة القانون التجاري الدولي، وورد في ديباجته أن الجمعية العامة للأمم المتحدة توصي بأن تولي جميع الدول اعتبار إيجابياً للقانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية إلى جانب القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية المعتمدة في عام 1996 والمستكمل في عام 1998، عندما تقم بسن قوانينها أو تنقيحها، وذلك بالنظر إلى ضرورة توحيد القوانين الواجب التطبيق على بدائل الأشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات وتوثيقها⁽³⁾.

ثالثاً: نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

أجازت المحكمة الجنائية الدولية بموجب م 68 فقرة ثانيا من نظام رزما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية م/28 فقرة 02 واستثناء من مبدأ علنية الجلسات المنصوص عليها في المادة 67 دوائر المحكمة أن تقوم حماية المجني عليه والشهود أو المتهم بإجراء أي جزء من المحاكمة في جلسات سرية أو بالسماح بتقديم الأدلة بوسائل إلكترونية خاصة أخرى.

رابعاً: البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية

يعد هذا البروتوكول من أهم الوسائل القانونية التي تطرقت لمسألة التقاضي الإلكتروني في جميع بنوده والتي سبق أن بينا بعضاً فيما يتعلق بشروط استخدام أو العمل بتقنية التقاضي الإلكتروني⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: الوسائل التقنية في التقاضي الإلكتروني

أولاً: دعائم شبكة الأنترنت المساعدة في إجراءات التقاضي الإلكتروني

1- البريد الإلكتروني: L'adresse électronique

وهذه الطريقة يمكن استخدامها لتبادل الآراء والنقاش حول موضوع معين بين مجموعة من الأشخاص، وهي أشبه بنظام التخاطب عبر الأنترنت (intenret Relay chat)، أي أن البريد الإلكتروني يستخدم كمستودع لحفظ المستندات والأوراق والمراسلات التي تمت معالجتها رقمياً في صندوق خاص وشخصي للمستخدم ولا يمكن الدخول إليه إلا عن طريق كلمة مرور (Password)، والبريد الإلكتروني هو عبارة عن استخدام شبكة الأنترنت كصندوق للبريد بحث يستطيع المستخدم إرسال الرسائل الإلكترونية إلى شخص أو عدة أشخاص من مستخدمي الأنترنت⁽⁵⁾.

(1)- بن عيرد عبد الغاني، بضياف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطورات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية الصادرة عن مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة، جامعة المسيلة، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص16.

(2)- حايطي فاطمة، رقمنة العمل القضائي في ظل جائحة (كوفيد 19)، مداخلة للمشاركة في فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الموسوم بـ " العلوم الأساسية والاجتماعية، رؤية جديدة بعد الجائحة "، ص 06.

(3)- حايطي فاطمة، المرجع نفسه، ص 06.

(4)- فاروق محمد صادق الأعرجي، المحكمة الجنائية الدولية نشأتها وطبيعتها ونظامها الأساسي، دار الخلود، لبنان، 2012، ص252.

(5)- رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 25، السنة 13 عام 2019، ص 395.

2- الشبكة العنكبوتية العالمية: World Wide Web

الانترنت internet هي مجموعة متصلة من شبكات الحاسوب التي تضم الحواسيب المرتبطة حول العالم، والتي تقوم بتبادل البيانات فيما بينها بواسطة تبديل الحزم بإتباع بروتوكول الانترنت الموحد "IP" تقوم الانترنت العديد من الخدمات مثل الشبكة العنكبوتية العالمية "الويب" وتقنيات التخاطب والبريد الإلكتروني وبروتوكولات نقل الملفات "FTP".

3- خدمة الوي في "Wi-Fi"

هي اختصار Wireless Fidelity وهي نوع من أنواع تكنولوجيا اللاسلكية وبروتوكول شبكي لا سلكي يسمح لأجهزة الاتصال بالانترنت دون حاجة إلى الأسلاك الانترنت وهي من أكثر الوسائل شيوعاً لتوصيل البيانات لا سلكيا في موقع ثابت. كما أنها عبارة عن علامة تجارية خاصة بشركة Wifi Alliance وهي رابط دولية من الشركات والتي تعمل في مجال تقنيات ومنتجات LAN اللاسلكية⁽¹⁾.
ثانياً: المحكمة الإلكترونية

نعرض تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني لابد من وجود محكمة تعمل بالوسائل الإلكترونية يباشر من خلالها مجموعة من القضاة النظر في الدعاوى الفصل بها بصفة قانونية، بمعنى بموجب تشريعات تخولهم مباشرة ذلك بتلك الوسائل. باعتماد تقنيات فائقة في الحداثة لملفات الدعاوى والتي سيتم تدوين الإجراءات القضائية من خلالها بمعنى برمجة الدعوى القضائية الإلكترونية. يعرف البعض المحكمة الإلكترونية بأنها: " المحكمة التي تقوم بجميع الأعمال الموكلة إليها قانوناً، باستخدام الحاسوب الإلكتروني الذي يحتوي على البرامج الخاصة، بتطبيق إجراءات التقاضي والموصول بشبكة الاتصالات الدولية (الانترنت)، لاختصار الوقت والجهد وإصدار الحكم بأبسط وأسرع الطرق دون الحضور الشخصي للمحكمة"⁽²⁾.

وعلى العموم، فإن المحاكم الإلكترونية بحاجة هي الأخرى إلى مجموعة من الوسائل حتى تتم عملية التقاضي بفعالية وطريق جيدة. هذه الوسائل تتمثل فيما يلي: - موقع الكتروني- الحاسوب- السجلات الإلكترونية بالصيغتين "Word- pdf"- أجهزة نقل الصوت- كاميرات- مايكروفونات.

الفرع الثالث: الوسائل التأهيلية في التقاضي الإلكتروني " الإمكانيات البشرية"
أولاً: مقضاة متخصصون في مجال القضاء الإلكتروني

ويصطلح على تسميتهم بقضاة المعلومات، وهم مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين، يباشرون المحاكمات من خلال موقع كل منهم لدى المحكمة الإلكترونية والتي لها موقع الكتروني على الانترنت ضمن نظام قضائي يمكن أن نطلق عليه دائرة المعلوماتية القضائية، ويباشر هؤلاء القضاة تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، وتدوينها في ملف الدعوى الإلكترونية، وهي مكنة الوصول إلى إثبات الحق موضوع الدعوى من خلال مجموعة متطورة من الإجراءات الإلكترونية.

ثانياً: كتاب ضبط المواقع الإلكترونية

نجد موظفين آخرين يتمثلن في مجموعة من الحقوقيين والمتخصصين أيضاً بتقنيات الحاسوب والبرمجيات وتصميم وإدارة المواقع الإلكترونية مؤهلين للعمل في هذا المجال ويمارسن واجبات عديدة في العمل القضائي الإجرائي نذكر أهمها:

1- تسجيل الدعاوى وإرسالها مع ما تتضمنه من أدلة إثبات، أو أي وثائق أخرى يمكن إرسالها بواسطة الماسح الضوئي "Scanner" والاحتفاظ بالأصل لغرض إرساله للمحكمة في حالة طلبها له.

(1)- خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص59.

(2)- أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، الجزء الثالث، 2020، ص 35.

التقاضي الإلكتروني في الجزائر

2- تجهيز جدول مواعيد الجلسات.

3- استيفاء الرسوم الكترونياً بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني.

4- الاتصال بأطراف الدعوى وتبليغه بالحضور في مواعيد انعقاد الجلسات بعد التأكد من ضفة كل منهم سوء كانوا أطراف الدعوى، أو شهوداً، أو غيرهم قبل إدخالهم إلى موقع المحكمة الافتراضية أمام القاضي.

5- متابعة الدعوى عرض الجلسات (1).

ثالثاً: إدارة المواقع والمبرمجين

يحتاج التقاضي الإلكتروني لوجود إدارة المواقع وبرمجتها توكل إلى أشخاص مؤهلين علمياً في مجال المعلوماتية والبرمجة الإلكترونية، وهم غالباً وهي مجموعة من الفنيين المختصين بالمجال الإلكتروني الذين يعملون على الأجهزة التقنية ويستخدمون البرامج الإلكترونية اللازمة لها يتواجد خارج قاعة المحكمة عادة أو في الأقسام المجاورة لها.

رابعاً: المحامين المعلوماتيين

إن مصطلح المحامي المعلوماتي يطلق على المحامي الذي يحق له تسجيل الدعوى والترافع في المحكمة الإلكترونية، وهو يمثل نوع حديث من أنواع الممارسة المهنية للمحاماة. حيث يستلزم الأمر معرفة علوم الحاسوب نظم الإتصال، وتصميم البرامج والمواقع الإلكترونية، مع ضرورة وجود الأجهزة والمعدات الحاسوبية المرتبطة بشبكة الإتصالات الدولية، من خلال مزود الخدمة في مكاتب المحامين الخاصة لتمكنهم من أداء واجباتهم بالشكل الذي يؤدي فيه المحامي رسالة القضاء بشفافية وبمهنية لذا يتوجب أن يكون المحامي على استعداد تام لهذه الفكرة على الصعيدين الشخصي والمكتبي (2).

المبحث الثاني: تطبيق آلية التقاضي الإلكتروني في الجزائر

يعتبر التشريع من أهم أسس انشاء قضاء الكتروني و الذي يعني وجود مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة التي تصدرها السلطة التشريعية و تكون ملزمة، وذلك لأن الطبيعة الخاصة للبيع الالكتروني تتطلب قواعد تتناسب مع هذه الطبيعة، و نتيجة لما تنسم به المحكمة الالكترونية من مميزات فقد اندفع الكثير من التشريعات الدولية التي تبني هذا النظام القضائي الالكتروني.

المطلب الأول: بؤادر تبني فكرة التقاضي الإلكتروني في الجزائر

بدأت بؤادر التقاضي الإلكتروني في الجزائر منذ سنة 2007 من خلال تصريح رئيس الجمهورية بتاريخ 29 أكتوبر 2007 والذي جاء فيه " أن إصلاح العدالة ليس هدفاً في حد ذاته وإنما وسيلة مرحلية للإرتقاء بالقضاء إلى التحديثات التي تفرضها عملية التحولات الداخلية والخارجية".

وتوالت إشراقة عصرنة مرفق العدالة الجزائري من خلال مناقشة البرلمان لمشروع القانون المتعلق بهذا المجال من خلال تصريحات دونت في محضر الجلسة العلنية التاسعة عشر المنعقدة في الاثنين 2014/11/24 ولعل أهم تلك التصريحات الآتي:

الفرع الأول: تصريح سليمة بلقيتش

حيث ثمنت ما يتعلق بالتمهيلات أو العمل بنظام الإدارة الإلكترونية لأن أي إدارة في أي قطاع تتحول في وقتنا هذا من عمل تقليدي إلى استخدام أجهزة متطورة وتعتمد في تسييرها على النظام المعلوماتي السريع وسوف تحقق الشفافية في العمل، تحسين الأداء...إلخ.

الفرع الثاني: تصريح هشام رحيم

(1) - حازم محمد الشرعة، المرجع السابق، ص62.

(2) - ليلي عصامي، المرجع السابق، ص222.

التقاضي الإلكتروني في الجزائر

حيث رأى أن مشروع القانوني الحالي "عصرنة العدالة" هو مشروع تقني وإجرائي محض يمليه التطور التكنولوجي المتسارع ويعكس مواكبة الحكومة لعالم المعلوماتية والاتصالات الحديثة وأنه يستحق الآتي: هيبة العدالة ومصادقيتها، ترقية وتقوية المنظومة القضائية... إلخ

الفرع الثالث: تصريح السيد فاضل صبيان

أمر بأن وزارة العدل بادرت وعلى رأسها وزير العدل حافظ الأختام، بوضع منظومة معلوماتية حديثة ومتطورة لإدخال التقنيات والتكنولوجيات في كل هياكلها ووسائلها، وتكييفها مع البرامج الإلكترونية بغية الوصول بهذا القطاع إلى قوة الإثبات في المجال المعرفي للإدارة الإلكترونية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر وبعض تطبيقاته

الفرع الأول: الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

أولاً: الأساس القانوني الدولي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

سنقوم بعرض أهم الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر والتي تضمن فحواها فكرة التقاضي الإلكتروني تعتمد عليها الجزائر في عملية التحقيقات وسماع الشهود، ولعل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تعد أول وأهم قانون دولي ينظم هذه المسألة حيث نجدها تطرقت لفكرة "Videoconference" من خلال البند الثامن عشر من المادة 18⁽²⁾.

بخصوص المرجعية الدولية لاستخدام تقنيات الاتصال عن بعد في مجال العدالة، من بين هذه الاتفاقيات نذكر ما يلي:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 من خلال نص المادة 18 منها.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، بموجب المادة 46 الفقرة 18 منها أشارت إلى تقنية الاتصال عن بعد.
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 69 الفقرة 02 منها.
- الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، المادة 36 منها.

- البروتوكول الإضافي الثاني للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية في المادة الجنائية، وقد تم توقيع عليه في ستراسبورغ في 2001/11/08 ودخل حيز التنفيذ في 2004/02/01⁽³⁾.

ثانياً: التشريع الداخلي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

1- القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة

- يعد القانون 15-03 خطوة جدّ ايجابية للجزائر في مجال تطبيق الوسائل الإلكترونية في العمل القضائي، حيث يحتوي هذا الأخير على 16 مادة تطرقت لفكرة التقاضي الإلكتروني إذ جاء فيه:
- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل.
 - استخدام التقنيات الحديثة في إرسال وتبليغ المحرّرات القضائية ومختلف الإجراءات القضائية.
 - إمكانية استخدام المحادثات المرئية عن بعد في استجواب المتهمين والشهود والخبراء.
- إذ نجد المادة 09 من هذا القانون قد نصت بصريح العبارة أن الجزائر اعتمدت فعلياً على تقنية التقاضي الإلكتروني من خلال التبليغ الإلكتروني وإرسال المحرّرات القضائية بالشكل الإلكتروني، كما تبنت هذه التقنية من خلال نص المادة 14 من القانون نفسه والتي سمح فيها المشرع بسماع الأطراف واستجوابهم عن طريق المحادثة المرئية عن بعد في حالة بعد المسافة أو تطلب ضمن سير العدالة ذلك.

(1)- محضر الجلسة العلنية التاسعة عشر المنعقدة 2014/11/24 مواصلة مناقشة مشروع القانون المتعلق بعصرنة العدالة رقم 140.

(2)- مرسوم الرئاسي رقم 55-02.

(3)- لمزيد من التفاصيل راجع: هشام البلاوي، المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادية، مجلة رئاسة النيابة العامة، متوفر على الموقع (<https://a9lami.com>)، ص 15.

كما جاءت المادة 15 من القانون نفسه محدّدة نطاق استخدام هذه التقنية حيث أعطت للقاضي سلطة سماع الشهود والخبراء والمتهمين واستجوابهم ومواجهتهم عن طريق المحادثة عن بعد، إضافة إلى أنها سمحت لجهة الحكم بتلقي تصريحات متهم محبوس بشرط موافقة المعني والنيابة العامة على ذلك وفي حدود معينة.

أما عن المادة 16 من هذا القانون فقد حددت مكان إجراء التقاضي الإلكتروني⁽¹⁾.

2- قانون رقم 02-15 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري

وردت تقنية التقاضي الإلكتروني في ق.إ.ج.ج في الفصل السادس في حماية الشهود والخبراء والضحايا، من الباب الثاني "التحقيقات" بالكتاب الأول تحت عنوان "في مباشرة الدعوى العمومية وإجراء التحقيق" حيث نصت المادة 65 مكرر 27: يجوز لجهة الحكم تلقائياً أو بطلب من الأطراف، سماع لشاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته، بما في ذلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفة الشخص وصوته...⁽²⁾.

الفرع الثاني: بعض تطبيقات التقاضي الإلكتروني في الجزائر

بلغ عدد المحاكمات المرئية خلال السنة الأولى من انطلاقها 153 محاكمة والجدير بالذكر أن أولى الصور التي ظهرت للتقاضي الإلكتروني في الجزائر كان يوم 07 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة عن قسم الجنح برئاسة القاضي بن بوزة عبد الرؤوف.

(1) - حايطي فطيمة، هروال نبيلة هبة، نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، الصادرة عن مخبر القانون الخاص المقارن، وبمساهمة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 07، العدد 01، السنة 2021، ص 141.

(2) - أمر رقم 02-15 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 الجزائر عدد 40 الصادر في 23 جويلية 2015.

الخاتمة:

إن موضوع التقاضي عبر شبكة الانترنت أو ما يصطلح عليه بالتقاضي الإلكتروني كآلية انتهجتها معظم الدول في قطاع العدالة، لما لها من مزايا وإيجابيات على سير الدعوى العمومية، كتخفيف الأعباء على أطراف الدعوى العمومية، المحامين القضاة... إلخ، حيث تطرقنا لمفهوم هذه الآلية الحديثة ووسائلها، ثم عرضنا تجربة الجزائر.

وما يقع على عاتق الدول وبالأخص الجزائر، هو العمل على تحديد الأطراف القانونية الملائمة والمساعدة للعمل بهذا النوع من التقاضي وتشريع نصوص قانونية، وكذا تعديل أخرى، لتسهيل عمل الجهات القضائية والمنظومة القضائية ككل، بما يضمن الحفاظ على حقوق المتقاضي وضمن تحقيق التنمية الشاملة للقطاعات المكونة للدولة والموافقة للبرامج والاستراتيجيات الوطنية المطروحة والمراد تحقيقها مستقبلا.

وتوصلنا إلى النتائج الآتية:

- إن من أهم دعائم قيام المحكمة الإلكترونية هي شبكة الانترنت بحيث تكون فيها إجراءات التقاضي في عالم افتراضي بلا حدود.
- تتميز بالسرعة والدقة والسرية في تبادل الحفاظ على المعلومات، بحيث تخضع لحماية خاصة.
- إنه الهدف الأساسي من إنشاء المحكمة الإلكترونية هو تحقيق مبدأ العلانية والشفافية في الإجراءات، وبالتالي تحقيق مبدأ العدالة.
- وعليه يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات أهمها:
- ضرورة توفير المتطلبات الفنية والبشرية المساعدة على تطبيق نظام المحاكمات عن بعد والارتقاء به، وكذا لتفادي تسريع انتشار فيروس كورونا كما يجب اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية والوقائية اللازمة.
- كما نوصي بضرورة عقد دورات تعليمية وتدريبية مكثفة للعاملين بقطاع العدالة لمواكبة أي تطور حاصل في المجال الإلكتروني وتحقيقاً لجودة العمل القضائي.
- إنشاء بوابة إلكترونية خاصة بالمحاكم التي تعتمد هذه التقنية تهدف إلى وضع المعلومات والخدمات.

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب

1. خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2008.
2. سالم عمر، الإنابة القضائية الدولية في المسائل الجنائية- دراسة مقارنة-، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
3. فاروق محمد صادق الأعرجي، المحكمة الجنائية الدولية نشأتها وطبيعتها ونظامها الأساسي، دار الخلود، لبنان، 2012.

ثانياً- المقالات

1. بلال الزين، التقاضي عن بعد، أي ضمانات من المحاكمة العادلة، مقال بمجلة القانون والأعمال، الصادرة عن مختبر البحث قانون الأعمال بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات، المغرب، 2019-2020.
2. حسينة شرون، عتيقة معاوي، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مداخلة متوفرة على الموقع الإلكتروني لجامعة المسيلة، dspas.Univ-msila.dz
3. درّار عبد الهادي، لوزاني ليندة، التقاضي عب الوسيط الإلكتروني من زاوية القانون رقم 15-03، مداخلة متوفرة على الموقع الإلكتروني: researchgate.net
4. رباب محمود عامر، التقاضي في المحكة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، عدد 25، سنة 13، 2019.
5. ليلي عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 13 ، المجلد 11 ، فيفري 2016.
6. أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، الجزء الثالث، 2020.
7. حايطي فطيمة، هروال نبيلة هبة، نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، الصادرة عن مخبر القانون الخاص المقارن، وبمساهمة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 07، العدد 01، السنة 2021.
8. هادي عبد اللي الكعبي، محمد القراوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومتطلباته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة الثامنة 2016، على الموقع الإلكتروني: iasj.net/iasj/down/oad/c2dd19287Fd7F841
9. سنان سليمان الطياري الظهوري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، كلية القانون، جامعة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019/2020.
10. ترجمان نسيم، تحت اشراف الدكتور مداح حاج علي، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية الصادرة عن مخبر السيادة و العولمة، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر، المجلد 5 ، العدد 2، جوان 2019.

التقاضي الإلكتروني في الجزائر

11. بن عيرد عبد الغاني، بضياف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات و التحديات، مجلة الدراسات و البحوث القانونية الصادرة عن مخبر الدراسات و البحوث في القانون و الاسرة، جامعة المسيلة، المجلد 6 ، العدد 2 ، 2021.

ثالثا- النصوص القانونية

- قانون رقم 03-15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة.
- مرسوم الرئاسي رقم 02-55
- أمر رقم 02-15 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر 155-66 المؤرخ في 08 جوان 1966 الجزائر عدد 40 الصادر في 23 جويلية 2015.

رابعا- المداخلات

- 1- حايطي فاطمة، رقمنة العمل القضائي في ظل جائحة (كوفيد 19)، مداخلة للمشاركة في فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الموسوم بـ " العلوم الأساسية والاجتماعية، رؤية جديدة بعد الجائحة ".